

مدير «الإطفاء» يبحث ومدير «الدفاع المدني» البحريني التعاون المشترك

6



الغانم يؤبن الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب



الرئيس مرزوق الغانم

خلال جلسة الامس، ابن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الرئيس الأسبق جورج بوش الأب مستذكرا موافقه تجاه الكويت ودوره في التصدي للعدوان العراقي.

وقال الغانم «تلقينا قبل أيام ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة الرئيس جورج بوش الأب الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الامريكية هذا الرجل الذي ترسخ اسمه في ذاكرة الكويتيين منذ أكثر من 28 عاما عندما قاد تحالفا دوليا واسعا وعريضا وغير مسبوق للتصدي للعدوان العراقي الأثم على دولة الكويت عام 1990 مدعوما بحزمة قرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن الدولي والتي انتهت بفضل من الله تعالى وبدعم من دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية وإسلامية وصديقة إلى عملية تحرير الكويت من العدوان».

وأضاف «باسمي ونيابة عن اخوتي وأعضاء مجلس الأمة نتقدم إلى الشعب الأميركي الصديق بخالص العزاء وصادق المواساة برحيل فخامة الرئيس جورج بوش الأب».

كما أبنت الحكومة الرئيس الأسبق ببيان تلاه وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي جاء فيه «نتقدم الحكومة إلى الشعب الأميركي بخالص العزاء والمواساة برحيل فخامة الرئيس جورج بوش الأب، وتؤكد ان دولة الكويت حكومة وشعبا لن تنسى الدور الذي قام به الفقيه تجاه دولة الكويت لصد الغزو الفاشم وتجربتها منه بدعم من المملكة العربية السعودية ودول التعاون الخليجي والدول الشقيقة والصديقة». وأبى الغانم النائب الأسبق الحاج إسماعيل علي دشتي مستذكرا إسهامات الفقيه في تمثيل الأمة في الفصل التشريعي الرابع.

وقال الغانم خلال جلسة الامس: «تلقى أهل الكويت ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة عضو مجلس الأمة السامق الحاج إسماعيل علي دشتي أحد السياسيين الذين حظوا بثقة الشعب الكويتي لتمثيلهم في مجلس الأمة».

وأضاف «كان الحاج إسماعيل دشتي نموذجا للسياسي الرزين والبرلماني يقيم التعاون والعتاء وادب الحوار، وقد كانت له اسهاماته في تمثيل الأمة في الفصل التشريعي الرابع عام 1975».

وتابع الغانم «بالإضافة عن نفسي والنيابة عن اخواني أعضاء مجلس الأمة اتقدم بصادق العزاء وخالص المواساة لأسرة الفقيه وللشعب الكويتي سائلا المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان».

كما تعبت الحكومة الفقيه دشتي ببيان تلاه وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي وقال «تعني الحكومة بمزيد من الحزن والأسى فقيه الكويت عضو مجلس الأمة الأسبق إسماعيل علي دشتي أحد رجالات الكويت الوطنيين».

وأضاف ان «الفقيه يعد أحد السياسيين البارزين في تاريخ الحياة البرلمانية بالكويت ورمزا من رموز العمل الوطني ونسال الله ان يتغمده بواسع رحمته ويلهم ذويه الصبر والسلوان».

يوقع كل معاملات الأشغال والبلدية وفق القانون واللوائح

الرومي: تقدمت باستقالي ولم يبت بها إلى الآن وما زلت أمارس عملي

أكد وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية المهندس حسام الرومي انه لا يزال على رأس عمله وفق القانون واللوائح وينتظر البت في موضوع استقالته. جاء ذلك في مداخلة للوزير الرومي في جلسة مجلس الأمة العادية ردا على ماثاره النواب اثناء مناقشة رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الامطار البرلمانية النائب الدكتور عادل الدمخي. وطلب النائب الدمخي في رسالته تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير يتضمن دراسة كافة الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بالموضوعات المشار إليها في نص الرسالة على أن يقدم الديوان تقريره خلال شهرين من تاريخ الموافقة على الطلب والتي تم الموافقة عليها.

وأضاف الرومي «يعلم الجميع انني تقدمت باستقالي وما زلت أمارس عملي وفق القانون واللوائح وأوقع كل المعاملات الخاصة بالوزارتين لأن الاستقالة لم يبت بها إلى الآن».

ردا على رسالة النائب محمد الدلال العازمي: مجلس جامعة الكويت سيخذ القرار المناسب بشأن مواقع كليات الجامعة

قال وزير التربية ووزير التعليم العالي الكويتي الدكتور حامد العازمي ان الاجتماع المقبل لمجلس جامعة الكويت سيخذ القرار المناسب بشأن المواقع الحالية لكليات الجامعة.

جاء ذلك في مداخلة للوزير العازمي في جلسة مجلس الأمة العادية وضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة اثناء مناقشة رسالة من النائب محمد الدلال. وطلب النائب الدلال في رسالته تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية بإعداد تقرير عن خطة وزارة التعليم العالي ورؤيتها بشأن استغلال المواقع الحالية لجامعة الكويت تزامنا مع مشروع جامعة الشداية على أن تستعين اللجنة بكل من ديوان المحاسبة وإدارة أملاك الدولة في هذا الشأن والتي تمت الموافقة عليها.

وقال الوزير العازمي ان «الاجتماع المقبل لمجلس جامعة الكويت سيحدد آلية الانتقال وسيتم اتخاذ القرار المناسب بشأن المواقع الحالية لجامعة الكويت». وأضاف ان «الرؤية موجودة واتخذنا كافة الاستعدادات لهذا الأمر لكن لا يوجد لدينا أي مشكلة أو مانع في ميد التعاون مع رسالة النائب محمد الدلال في حال أحيلت إلى لجنة (التعليم) البرلمانية».

أكد أنه يشمل 7 مزايا للمتقاعدين

الحجرف: قانون التقاعد المبكر لا يمس المنافع والحقوق

ربيع سكر



الوزير الحجرف خلال مناقشة قانون التقاعد المبكر.

خلال مناقشة قانون التقاعد المبكر في جلسة الامس، أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف ان الاقتراح بقانون بشأن قانون التامينات الاجتماعية المتعلق بالتقاعد المبكر لم يتضمن أي انتقاص من منافع قائمة أو مساس بأي حقوق.

جاء ذلك في كلمة للحجرف امس اثناء انتقال مجلس الأمة في جلسته العادية الى مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية.

وقال الحجرف ان هذا الاقتراح بقانون يشمل سبع مزايا جديدة للمتقاعدين في عدم تضمينه أي زيادة في السن أو مدد الخدمة والسماح بالتقاعد المبكر قبل بلوغ السن وتخفيض السن والمدة للمرأة غير المتزوجة.

وأضاف ان من المزايا الجديدة ايضا استحقاق حالات جديدة لم تستحق المعاش التقاعدي أو زيادة معاشات قائمة نتيجة تعديل نسب التخفيض و صرف مبلغ من دفعة واحدة يسترد دون أي مبلغ إضافية.

وذكر ان من المزايا كذلك زيادة مقدار مكافأة نهاية الخدمة وزيادة الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة من 18 شهرا إلى 21 شهرا لمن يستمر بالخدمة بعد سن 55 سنة للذكور و50 سنة للإناث.

وأوضح ان «الخزائنة العامة للدول ستشارك بقدر كبير في تكلفة هذه المزايا، مؤكدا انه «لا يوجد أي منظر من هذا الاقتراح بقانون».

أحال برنامج عمل الحكومة إلى اللجنة المالية

المجلس وافق على رفع الحصانة عن الفضل وهايف والشطي وعاشور



قاعة عبدالله السالم امس

وافق مجلس الأمة امس على إحالة برنامج عمل الحكومة للجنة المالية لإعداد تقريرها. كما وافق على طلب نيابي لإحالة كتاب وزير المالية بشأن حساب العهد الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي. ووافق المجلس على طلبات رفع الحصانة عن النواب أحمد الفضل ومحمد هايف و خالد الشطي وصالح عاشور.

كما قرر المجلس أن يرفع من جدول أعماله طلبات سابقة بتشكيل لجان تحقيق لم يتم البت فيها ومضى عليها أكثر من عام ونصف ومنها حريق البخت وإحالة وكلاء النيابة للتقاعد والتركيبة السكانية وشركة استخدام العمالة، وما ورد في محاور استجواب وزير النفط ووزير الكهرباء.

المجلس طالب «التعليمية» بإعداد تقرير عن خطة ما بعد الانتقال الى «الشداية»

الموافقة على تكليف «المحاسبة» بإعداد تقرير عن أزمة الأمطار



جانبا من جلسة الامس

ناقش مجلس الأمة في جلسته العادية امس 4 رسائل واردة من بينها رسالة واردة من صاحب السمو أمير البلاد يعرب فيها عن خالص ارتياحه للدواء الابدقراطية التي سادت الجلسة المنعقدة في 27/11/2018 اثناء بحث موضوع الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء.

وشكر النواب سمو الأمير على الرسالة، مثنين دور سموه في جعل الكويت مدرسة في التوازن والالتزام في ظل محيط جغرافي ملتهب، مؤكداً أن سمو الأمير مطح أنظر العالم في العمل الإنساني والخيري والذي وصل لكل البقاع. وأضاف النواب أن الكويت كلها تشكر صاحب السمو لما يقوم به من دور فاعل في لم الشمل العربي والهمة الخليجية وأن ما حدث في قمة الرياض هو نجاح للسياسة الكويتية في تدعيم الروابط بين الأشقاء في الخليج.

ووافق المجلس على رسالة من النائب محمد الدلال يطلب فيها تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بإعداد تقرير عن خطة وزارة التربية والتعليم العالي ورؤيتها في شأن استغلال المواقع

«الميزانيات» تطالب «الداخلية» بإعادة النظر في آليات تنفيذ تعاقدها وضبط أنظمتها الرقابية

الاجراءات الرقابية وشبهات تلاعب في تنفيذ تلك العقود والمرصود لها ميزانية تقدر بما يقارب 14 مليون دينار سنوياً.

وأشار عبد الصمد على أن ديوان المحاسبة أبدى استغرابه حيال التمسك بتمديد بعض التعاقدها مع ذات الشركات المتعاقد معها بدلاً من تأهيل شركات أخرى، وتضارب الآراء بين مختلف الإداريين والمختصين الأمر الذي أعاق تنفيذ العقود ومنها ما يتعلق بصيانة المنظومة الإدارية وما لها من ارتباط بأمن البلد والتي سجل عليها الديوان أغلب ملاحظاته مع طلب إجراء تحقيق في الموضوع.

وقال إن للجنة أكدت على ضرورة إعادة النظر في كافة الآليات المتبعة في وزارة الداخلية في تنفيذ تعاقدها كونها وزارة مترامية الأطراف وبحاجة إلى ضبط أنظمتها الرقابية بشكل أكبر.

تسوية الوزارة الملاحظات لا تحمل جدية فعلية لمعالجة الجوهر لتستمر لأكثر من ستة مالية. وأوضح عبد الصمد ان اللجنة ناقشت ملاحظات الرقابة المسقفة لديوان المحاسبة بشأن الترخي في استعمال المستندات المطلوبة للتعاقد والترسية ما حمل الميزانية باعباء إضافية وفروقات الأسعار الناتجة عن انسحاب المناقص الفائز والترسية على من يليه.

وذكر ان من بين هذه العقود تلك الخاصة بـ (الوجبات الغذائية) وما أثير حولها من لغط حيال رداءة وسوء نوعية تلك الوجبات والقصور وانعدام

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي الحساب الختامي لوزارة الداخلية عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد ان اللجنة تحفظت على عدم حضور كل من وزير الداخلية أو وكيل الوزارة الاجتماع للاطلاع على ما دار من ملاحظات مهمة مشيراً إلى أن اللجنة كانت بصدد إلغاء الاجتماع بسبب ذلك تأكيداً على ضرورة وجودهم.

وأضاف أن اللجنة كشفت عن وجود خلل جوهري واضح في آلية التعامل مع تنفيذ العقود والمشاريع وتنفيذها ناتجة عن ضعف الأنظمة الرقابية في وزارة الداخلية.

وبين أن هذا الخلل تحدثت عنه العديد من الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية كما أن